



JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
COLLEGE OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS
UNIVERSITY OF KARBALA



أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2021) *

The impact of the policy of rationalizing public spending on the general budget in Iraq for the period(2004-2021)

ا.د محمد حسين الجبوري

Mohammed Hussein Al-Jubouri

Mohammad.h@uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

الباحثة / ايمان عدنان الاسدي

Iman Adnan AL-Asadi

iman.a@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تعمل سياسة ترشيد الانفاق العام على زيادة قدرة الاقتصاد القومي في مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية بالعمل على زيادة فاعلية الانفاق، وكذلك القضاء على مصادر الاسراف والتبذير الى الحد الأدنى، ومن ثمّ فان ترشيد الانفاق العام هو الحصول على اعلى إنتاجية بأقل قدر من الانفاق وليس ضغط الانفاق، وهذا كله يصب في صالح الموازنة العامة التي تعاني من عدم الاستقرار والتقلب السريع مع تغير أسعار السلع المصدرة كذلك مع الازمات المفاجئة ومن ثمّ تسهم سياسة ترشيد الانفاق العام في علاج عجز الموازنة، اذ يفترض البحث ان لسياسة ترشيد الانفاق العام أثر كبير وواضح في تقليص ومن ثمّ معالجة عجز الموازنة العامة، ولذلك اُتبع الأسلوب الاستنباطي لإعطاء خلفية نظرية بسيطة عن المتغيرين، كذلك الأسلوب الاستقرائي لدراسة العلاقة بينهما، وقد توصل البحث عندما لا يتحقق توازن الموازنة فيحدث اّمّا فائض في الموازنة نتيجة تجاوز الإيرادات العامة للنفقات العامة، او عجز في الموازنة لتفوق اجمالي النفقات العامة اجمالي الإيرادات العامة وتتنوع أسباب عجز الموازنة الا إنّ أبرزها هو التوسع في الانفاق العام غير المرتبط بسياسة انفاقية حكيمة ومخططة، ويعد اللجوء لسياسة الترشيد من شأنه أن يجعل الانفاق العام منتج، وذلك عندما تجيد الحكومات استخدام مواردها المالية بشكل رشيد وعقلاني محافظة على استقرارها وعدم الركون لمشكلة عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: سياسة ترشيد الانفاق العام، عجز الموازنة، تقدير النموذج القياسي في العراق.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة: أثر سياسة ترشيد الانفاق العام في معالجة عجز الموازنة-تجارب دول مختارة مع امكانية الافادة منها في العراق

Abstract:

The policy of rationalizing public spending works to increase the ability of the national economy to face and finance its internal and external obligations by working to increase the effectiveness of spending, as well as eliminating sources of extravagance and waste to a minimum. Therefore, rationalizing public spending is obtaining the highest productivity with the least amount of spending, not Spending pressure, The policy of rationalizing public spending works to increase the ability of the national economy to face and finance its internal and external obligations by working to increase the effectiveness of spending, as well as eliminating sources of extravagance and waste to a minimum. Therefore, rationalizing public spending is obtaining the highest productivity with the least amount of spending, not Spending pressure, and all of this is in favor of the general budget, which suffers from instability and rapid volatility with the change in the prices of exported commodities as well as with sudden crises, and then the policy of rationalizing public spending contributes to treating the budget deficit, as the research assumes that the policy of rationalizing public spending has a significant and clear impact on Reducing and then addressing the public budget deficit, all of this is in favor of the general budget, which suffers from instability and rapid volatility with the change in the prices of exported commodities as well as with sudden crises, and then the policy of rationalizing public spending contributes to treating the budget deficit, as the research assumes that the policy of rationalizing public spending has a significant and clear impact on Reducing and then addressing the public budget deficit, Therefore, the deductive method was followed to give a simple theoretical background on the two variables, as well as the inductive method to study the relationship between them. The causes of the budget deficit vary, but the most prominent of them is the expansion of public spending that is not linked to a wise and planned spending policy. Resorting to a policy of rationalization would make public spending productive, when governments are good at using their financial resources in a rational and rational manner, preserving their stability and not relying on the problem of the budget deficit.

Words Key: the policy of rationalizing public spending, Budget deficit, estimating the standard model in Iraq.

المقدمة:

العراق ليس بالبلد الفقير لا من ناحية موارده البشرية ولا من ناحية الموارد الطبيعية، فهو بلد يتمتع بقدرات بلد زراعي، صناعي، سياحي، نفطي، إلا إنَّ الحروب والديون والعقوبات الدولية اوصلته لمل هو عليه ، ومن ثمَّ ظهرت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية منها عجز الموازنة العامة، في الوقت نفسه اتصفت السياسة المالية بانها توسعية نتيجة لتزايد الجانب الأنفاقي مقابل إيرادات سيادية محدودة ونتج عن هذا عجز مالي كبير في الموازنة العامة. بالمقابل لم يستطع من استثمار العوائد النفطية وقت الصدمة الموجبة لأسعار النفط لسوء الإدارة، وتتنوع أسباب عجز الموازنة إلا إنَّ أبرزها هو التوسع في الانفاق العام غير المرتبط بسياسة انفاقية حكيمة ومخططة. لذا لا بد من سياسة تساعد في اصلاح الأداء المالي هي سياسة ترشيد الانفاق العام التي كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي (ما مدى تأثير سياسة ترشيد الانفاق العام في علاج عجز الموازنة)؟

أهمية البحث: تكمن الأهمية لما لظاهرة العجز من اثار سلبية كبيرة، كذلك لما لسياسة ترشيد الانفاق العام من أثر في حل ان لم تكن الازمة فجزء كبير منها، ومن ثمَّ فالتحديد للعلاقة بينهما وفهمها أثر كبير لمعرفة الإجراءات المطلوبة تنفيذها للحدِّ من عجز الموازنة.

هدف البحث: يهدف البحث لمحاولة الإجابة عن تساؤل المشكلة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرين، ومن ثمَّ تمثيلها في شكل نموذج تصحيح الخطأ لتفسير سلوك الاجلين الطويل والقصير في إطار معادلة النموذج القياسي للعراق، للوصول لمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

فرضية البحث: يفترض البحث ان لسياسة ترشيد الانفاق العام أثر كبير وواضح في تقليص ومن ثمَّ معالجة عجز الموازنة العامة.

منهجية البحث: اتُّبع الأسلوب الاستنباطي لإعطاء خلفية نظرية بسيطة عن المتغيرين، كذلك الأسلوب الاستقرائي لدراسة العلاقة بينهما.

هيكلية البحث: تضمن البحث مطلبين، تناول المطلب الأول سياسة ترشيد الانفاق العام وعجز الموازنة، في حين كُرس المطلب الثاني لتقدير النموذج القياسي في العراق

المطلب الأول

سياسة ترشيد الانفاق العام وعجز الموازنة

أولاً: سياسة ترشيد الانفاق العام

إنَّ سياسة ترشيد الانفاق العام تعد إجراء من إجراءات السياسة المالية. أمّا الترشيح فهو من الفعل رشد ويرشد، والرشاد بمعنى أصاب الطريق السليم او وفق في الامر، ويدل على حسن التقدير وهو نقيض الضلال (أبو النصر، 2015: 23)، ويطلق اصطلاح الترشيح في ترشيح استخدام الطاقة، ترشيح الاستهلاك، ترشيح الاستثمار وترشيح الانفاق العام الذي هو محور حديثنا (حسين، 2017: 4).

من هذا المنطلق يمكن تعريف سياسة ترشيح الانفاق العام من الناحية الاقتصادية بانها التصرف بالأموال وانفاقها بحكمة وعقلانية وفقاً لما يمليه العقل ويتضمن ترشيح الانفاق: ضبط الانفاق، احكام الرقابة عليه، الوصول بالتبذير والاسراف الى أدنى حد، تلافي الانفاق غير الضروري، زيادة الكفاية الإنتاجية، ومحاولة الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة استعادة قصوى (عصفور، 2008: 367)، أي إنَّ ترشيح الانفاق العام لا يعني تقليصه (Zaharca, 2021: 279)، و يقصد به زيادة قدرة الاقتصاد القومي في مواجهة وتمويل التزاماته الداخلية والخارجية بالعمل على زيادة فاعلية الانفاق، وكذلك القضاء على مصادر الاسراف والتبذير الى الحد الأدنى، ومن ثمَّ فان ترشيح الانفاق العام هو الحصول على اعلى إنتاجية بأقل قدر من الانفاق وليس ضغط الانفاق (السيد حسن، 2002: 84)، وفي نفس الصدد يعرف بانه اعتماد الكفاءة والفعالية في استخدام المواد المتاحة دون تبذير ولا اسراف مع التركيز خلال كل عملية إنفاق على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة (بوسالم، مصطفى، 2018: 308)، كذلك يدل على تحقيق أكبر منفعة للمجتمع برفع كفاءة الانفاق لأعلى درجة ممكنة والحد من الاسراف والتبذير ومحاولة إيجاد توازن بين النفقات العامة وما يمكن الحصول عليه من الموارد العادية للدولة (البياتي، 2018: 65).

إذن سياسة ترشيح الانفاق العام هي سياسة تساهم في احداث تعديل مالي للإنفاق العام دون المساس بالإنفاق الموجه Schipke and other, 2013: 161. لحماية الفقراء

ثانياً: عجز الموازنة

العجز في اللغة يعني الضعف، فيقال عجز عن الشيء أي ضعف عنه ولم يقدر عليه (الشايحي، 2005: 86)، وقبل التطرق لمفهوم عجز الموازنة اصطلاحاً لابد من التمييز بين العجز (النقدي، المالي، الاسمي، الحقيقي)

العجز النقدي: هو العجز الذي عنده يكون توازن الموازنة متحقق، لكن بعض الإيرادات متأخرة على الحكومة، العجز المالي: وهو العجز الذي لا تتحقق عنده توازن الموازنة وذلك لزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة (سلامة، 2015: 125)، العجز الاسمي: والذي يتحدد وفقاً للفرق بين النفقات والإيرادات، العجز الحقيقي: يعبر عن العجز الاسمي بالإضافة الى معدل التضخم (الخياط واخرون، 2018: 56).

اما العجز اصطلاحاً: يعرف بأنه رصيد موازني سالب تكون نفقات الحكومة فيه اعلى من إيراداتها (دردوري، 2014: 114)، كما يعرف بأنه ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث على مستوى الدول المختلفة عندما تقل الإيرادات الموجودة عن النفقات الحكومية المطلوبة وهو ناتج عن سوء تقدير او تخطيط الحكومة (محمد، 2021: 368)، وهو الفرق بين الإيرادات (A.Greehlaw) المتحصلة والانفاق على مدار السنة المالية والذي يبدأ 1 أكتوبر وينتهي 30 سبتمبر لنفس العام ، كما يعد بأنه الزيادة في حجم المصروفات العامة في الموازنة عن حجم الإيرادات العامة (Shapiro, 2011: 415) (حلمي، 2002: 528)، ويشير الى وجود اختلال بين طرفي الموازنة العامة حيث تزداد النفقات العامة عن الإيرادات العامة والفرق الناتج عن الزيادة يمثل العجز المالي (محمد، مصدر سابق: 8).

ثالثاً: العلاقة بين سياسة ترشيد الانفاق العام وعجز الموازنة

تعاني معظم الحكومات المركزية من عجز سنوي في الموازنة (Faure, 2013: 510)، وأي إنَّ إيرادات الحكومة لا تستطيع أن تغطي نفقاتها، وتتنوع أسباب عجز الموازنة : و أبرزها هو التوسع في الانفاق العام غير المرتبط بسياسة انفاقية حكيمة ومخططة (خناطلة، خلفه، 2019: 552)، وكذلك اعتماد البلدان الربعية على الإيرادات النفطية بحيث أصبحت موازنة الحكومة تتأثر باي انخفاض او ارتفاع في أسعار النفط عالمياً (البياتي، 2018: 2)، فضلا عن ما يخلفه العجز المالي من اثار اقتصادية واجتماعية أضحت تشكل قضية مهمة يواجهها صانعي السياسات في مختلف انحاء العالم من أوروبا الغربية حتى شرق اسيا، فقد تكبدت الحكومات عجزاً كبيراً في العقود الأخيرة (sudhipongpracha, 2015: 128)، ومع هذا الواقع اخذ الخبراء الماليون والاقتصاديون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة ومن هذه السياسات التي تساعد في اصلاح الأداء المالي هي سياسة ترشيد الانفاق العام، التي كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة بسبب حالات الكساد الاقتصادي التي شملت العديد من دول العالم، وكذلك بسبب حصول عجز كبير في موازنتها العامة، و بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة (عصفور، مصدر سابق: 368)، وسياسة الترشيح الانفاق العام لا يترتب عليها اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي في البلدان التي لا تشكو من مشكلة عجز الموازنة، وتزداد أهميتها في البلدان التي تعاني من عجز الموازنة وضعف الموارد (قناوي، مصدر سابق: 78)، وإنَّ اللجوء لسياسة الترشيح تجعل من الانفاق العام منتج، وذلك عندما تجيد الحكومات استخدام مواردها المالية بشكل رشيد وعقلاني (غريب، مصدر سابق: 1)، اذ إنَّ ترشيح الانفاق مرتبط باتباع نظام الأولويات في تخصيص الموارد العامة (السيد حسن، مصدر سابق: 86).

المطلب الثاني

تقدير النموذج القياسي في العراق

النموذج الاقتصادي

يشير النموذج الاقتصادي بصورة مبسطة للنشاط الاقتصادي لبلد ما ولقطاع ما خلال مدة زمنية معينة، و يكون هذا النموذج على شكل رموز وقيم عددية، أي يكون بصيغ رياضية تسمى المعادلة توضح العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات، ولكي يُقاس النموذج الاقتصادي لابد من امتلاكه لبعض المزايا وكالاتي:

1. إنَّ تُطابق متغيرات النموذج منطوق النظرية الاقتصادية
 2. تطابق تقدير معلمات النموذج لقيمها الواقعية
 3. إمكانية استخدام القيم المقدرة لمتغيرات النموذج في التنبؤ واتخاذ القرار
 4. عرض النموذج للعلاقات الاقتصادية بمعادلات رياضية بسيطة تُطابق منطوق النظرية الاقتصادية.
- وبشكل عام فالنماذج الاقتصادية تعطي صورة مقارنة للواقع الاقتصادي قدر الإمكان دون أن تعكسه تماماً (السيفو، مشعل، 2003: 37)،

اما فيما يخص معادلة النموذج القياسي فُجسده الصياغة الاتية:

$$BD = b_0 + b_1TG + b_2OG + b_3DG + b_4ER + b_5Y + u_i$$

جدول رقم (1) يوضح متغيرات النموذج القياسي

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
BD	عجز الموازنة العامة	متغير تابع (معتمد)
TG	نسبة الإيرادات الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي	متغير مستقل (تفسيري)
OG	نسبة الإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي	متغير مستقل (تفسيري)
DG	نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي	متغير مستقل (تفسيري)
ER	نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة	متغير مستقل (تفسيري)
Y	إنتاجية الانفاق العام	متغير مستقل (تفسيري)
U _i	المتغير العشوائي	متغير عشوائي*

* يشمل المتغيرات التي يصعب قياسها او التي لا تتحقق بياناتها كافة.

علماً أنَّ نوع العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع حسب النظرية الاقتصادية هي كالاتي:

نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي ترتبط مع عجز الموازنة العامة بعلاقة عكسية (عبد القادر، 2018: 235)، في حين تربط نسبة الإيرادات النفطية للناتج المحلي الإجمالي بعجز الموازنة العامة العلاقة العكسية أيضاً (علي واخرون، 2016: 444،446)، أما علاقة نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بعجز الموازنة العامة فهي طردية (جودة، صالح، 2020: 31)، في حين نوع العلاقة بين نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة طردية أيضاً (Mankiw, 2012: 543)، واخيراً تربط إنتاجية الانفاق العام بعجز الموازنة العامة العلاقة العكسية (الدامرداش، 2015: 98)

جدول رقم (2)

بيانات عجز الموازنة والإيرادات النفطية والضريبية والدين العام والنفقات الى الإيرادات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2021) بالأسعار الجارية

Y	ER	DG	TG	OG	BD	TY
0.4	95.552	360.563	0.484	61.289	2.76	2004
0.419	76.247	209.908	1.225	53.690	13.06	2005
0.392	76.433	105.379	0.979	49.073	12.09	2006
0.353	71.514	88.781	2.543	47.698	14.05	2007
0.428	83.428	51.840	1.223	50.394	8.51	2008
0.426	100.625	64.622	6.037	39.588	- 0.26	2009
0.433	99.937	47.397	2.184	41.230	0.03	2010
0.362	75.736	37.143	1.715	45.135	11.61	2011
0.414	87.750	32.161	2.198	45.864	5.77	2012
0.435	104.645	29.144	2.527	40.527	- 1.93	2013
0.471	128.378	29.787	1.931	36.448	- 10.40	2014
0.362	105.908	53.021	3.031	26.357	- 2.02	2015
0.341	123.265	56.024	7.098	22.479	- 6.43	2016
0.341	97.613	54.836	8.144	29.356	0.83	2017
0.301	75.888	61.962	5.336	35.557	9.56	2018
0.397	103.864	54.855	3.732	35.248	- 1.48	2019
0.378	120.384	50.524	7.466	27.055	- 6.40	2020
0.341	94.287	120.692	4.159	31.605	2.07	2021

الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى برنامج اكسل والمصادر الاتية:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات مديرية الحسابات القومية لسنوات (2004-2021).
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، المؤشرات الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات (2004-2021).
- وزارة المالية، الموازنة المفتوحة، تقارير دائرة الدين العام.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2021).

ويمكن تقدير النموذج القياسي بالاختبارات الآتية:

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية (الاستقرارية) Unit Root of Stationarity

يستخدم اختبار الاستقرارية لمعرفة رتبة التكامل (مستقرة عند المستوى او عند الفرق الأول) بتقدير ما تحويه السلسلة الزمنية من جذور، فعدم احتواء السلسلة الزمنية لجذر الوحدة فان رتبة تكاملها تكون $I(0)$ ، اما احتوائها لجذر وحدة واحدة تكون رتبها $I(1)$.

جدول (3)

اختبار ديكي فلور الموسع لجذر الوحدة للنموذج القياسي في العراق

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
variable	Integration rank		Level			First- difference		
			Intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None
BD	I(0)	t-Statistic	-3.100297	-3.683744	-2.906876			
		Prob.	0.0363	0.0378	0.0050			
			**	**	***			
TG	I(1)	t-Statistic	-2.396542	-3.032387	-0.982284	-5.679940	-5.622048	-5.744563
		Prob.	0.1500	0.1382	0.2856	0.0000	0.0003	0.0000
			no	no	no	***	***	***
OG	I(1)	t-Statistic	-2.040423	-2.317907	-1.741117	-5.938827	-6.072232	-5.744563

		Prob.	0.2691	0.4139	0.0774	0.0000	0.0001	0.0000
			no	no	*	***	***	***
ER	I(1)	t-Statistic	-2.411747	-2.835427	-	-5.656898	-5.567984	-
					0.412266			5.744563
		Prob.	0.1459	0.1949	0.5275	0.0000	0.0003	0.0000
			no	no	no	***	***	***
DG	I(0)	t-Statistic	-4.542098	-3.171755	-			
					3.999880			
		Prob.	0.0009	0.1065	0.0002			
			***	no	***			
Y	I(1)	t-Statistic	-2.396120	-2.739225	-	-5.502101	-5.411737	-
					0.625363			5.567764
		Prob.	0.1505	0.2285	0.4387	0.0001	0.0006	0.0000
			no	no	no	***	***	***

والمالحق رقم (1) Eviews الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

وتشير :

(Intercept) الى أن الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

(Trend and intercept) الانحدار يحتوي على قاطع فقط

(None) الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

no غير معنوي (*) معنوي عند 10% ، (**) معنوي عند 5% ، (***) معنوي عند 1%

كما يلاحظ من الجدول رقم (3) ان المتغيرين (BD) عجز الموازنة العامة، (DG) نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي استقرا عند المستوى Level عند مستوى معنوية (1%، 5%)، وتحققه للسكون كان سواء بوجود قاطع او بوجود قاطع واتجاه عام أي انه خالي من جذر الوحدة ولا يحتوي على الانحدار الزائف، وبذلك رتبة تكامله integration rank (0) I ، اما بقية المتغيرات والمتمثلة ب (TG) نسبة الإيرادات الضريبية للنتائج المحلي الإجمالي، (OG) نسبة الإيرادات النفطية للنتائج المحلي الإجمالي، (ER) نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة، (Y) إنتاجية الانفاق العام فلم تستقر عند

المستوى لذلك أخذ الفرق الأول لها First- difference حيث حققت الاستقرار (السكون) عند مستوى معنوية (1%)،
5%، 10% سواء بوجود قاطع او بوجود قاطع واتجاه عام، وبرتبة تكامل (1)ا.

2. اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
a. تقدير العلاقة الدالية

أجري تقدير للدالة (النموذج) وبفترتين ابطاء زمني وقد أدخلت المتغيرات المستقلة كافة في النموذج لتحقيقها للاستقرار عند
المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك نُصِلَ الى نموذج خالي من المشاكل القياسية، وكانت نتائج
التقدير كما في الجدول (4)، حيث بلغت قيمة R-squared (0.997766) أي إنَّ المتغيرات المستقلة الداخلة في
النموذج تفسر (99%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع، كما بلغت قيمة Adjusted R-squared
(0.995531)، اما النموذج فمعنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (3352.708) وهي معنوية عند مستوى (1%)، كما أنَّ
قيمة (Durbin-Watson stat) كانت بين (1.8 - 2.3) وبالبالغة (1.838707) وهذا يفسر أنَّ النموذج خالي من
مشكلة الارتباط الذاتي، ومع معنوية النموذج عند (1%) نرفض فرضية العدم ($H_0 = 0$) ونقبل الفرضية البديلة (H_1 :
 $B \neq 0$)

جدول (4)

في العراق ARDL تقدير العلاقة الدالية بنموذج

Method: ARDL				
Dynamic regressors (2 lags, fixed): TG OG ER DG Y				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BD(-1)	0.653700	0.200985	3.252481	0.0050
BD(-2)	-0.041435	0.159705	-0.259447	0.7986
TG	0.067297	0.139420	0.482690	0.6359
TG(-1)	-0.276002	0.201191	-1.371843	0.1890
TG(-2)	0.318611	0.154440	2.063001	0.0557
OG	0.485018	0.101597	4.773942	0.0002
OG(-1)	-0.183393	0.129599	-1.415081	0.1762
OG(-2)	0.241838	0.117016	2.066720	0.0553
ER	-0.162334	0.039779	-4.080906	0.0009
ER(-1)	0.212707	0.071724	2.965622	0.0091
ER(-2)	0.042101	0.064871	0.648993	0.5255

DG	-0.026330	0.010258	-2.566719	0.0207
DG(-1)	0.030832	0.016866	1.828095	0.0862
DG(-2)	-0.013487	0.009842	-1.370306	0.1895
Y	-79.09824	14.44384	-5.476261	0.0001
Y(-1)	17.26031	13.71062	1.258900	0.2261
Y(-2)	-12.37703	10.56303	-1.171731	0.2585
R-squared	0.997766	Adjusted R-squared		0.995531
F-statistic	3352.708	Durbin-Watson stat		1.838707
Probability	0.000000			

Views الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

b. اختبار التكامل المشترك Bound Test

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (5)، والذي يُبين قيمة (F) المحتسبة والبالغة (4.019904) وهي أكبر من (F) الجدولية العظمى والصغرى عند مستوى معنوية (5%، 10%)، وعليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات.

جدول (5)

اختبار الحدود للنموذج المقدر في العراق

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-Statistic	4.019904	5
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	1.81	2.93
%5	2.14	3.34
%2.5	2.44	3.71
%1	2.82	4.21

Views الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

c. اختبار المشاكل القياسية للنموذج

▪ مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلتي الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين يُجرى الاختبار الآتي.

جدول (6)

اختبار الارتباط الذاتي (التسلسلي) وعدم تجانس التباين للنموذج في العراق

-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.066565	Prob. F	0.9359
Obs*R-square	0.310850	Prob. Chi-square	0.8561
Test: Harvey			
F-statistic	0.639910	Prop. F	0.8128
Obs*R-square	13.87213	Prob. Chi-square	0.6761
Scaled explained SS	10.72256	Prob. Chi-square	0.8706

Eviews الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

يتضح من الجدول رقم (6) أنّ النموذج المقدر خالي من الارتباط الذاتي حيث إنّ قيمة (F) المحتسبة و(Chi-square) غير معنوي عند مستوى (5%)، وبذلك نقبل فرضية العدم التي تقتضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة التي تشير لوجود ارتباط ذاتي، كما ويخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين كون المؤشرات الإحصائية غير معنوية أي ان تباين الأخطاء متجانس.

d. اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل (ECM) Error Correction Model

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل والقصير وبعد اجراء اختبار

(ECM) توصل للنتائج الآتية:

جدول (7)

اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل في العراق

Error Correction Model (ECM)				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	0.041435	0.125198	0.330956	0.7450
D(TG)	0.067297	0.095655	0.703538	0.4918
D(TG(-1))	-0.318611	0.102481	-3.108983	0.0068
D(OG)	0.485018	0.082287	5.894238	0.0000
D(OG(-1))	-0.241838	0.064428	-3.753628	0.0017
D(ER)	-0.162334	0.033294	-4.875802	0.0002
D(ER(-1))	-0.042101	0.050175	-0.839079	0.4138
D(DG)	-0.026330	0.007389	-3.563355	0.0026
D(DG(-1))	0.013487	0.006828	1.975275	0.0657
D(Y)	-79.098237	10.944345	-7.227316	0.0000
D(Y(-1))	12.377028	6.702834	1.846537	0.0834
CointEq(-1)	-0.387735	0.068913	-5.626433	0.0000

معادلة تصحيح الخطأ:

$$\text{CointEq} = \text{BD} - (0.2835 * \text{TG} + 1.4016 * \text{OG} + 0.2385 * \text{ER} - 0.0232 * \text{DG} - 191.4062 * \text{Y})$$

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TG	0.283456	0.257304	1.101636	0.2869
OG	1.401636	0.208717	6.715495	0.0000
ER	0.238495	0.094375	2.527108	0.0224
DG	-0.023172	0.016750	-1.383425	0.1855
Y	-191.406239	41.247014	-4.640487	0.0003

Views الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

تحليل العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للأجلين الطويل والقصير:

- العلاقة بين نسبة الإيرادات الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي (TG) وعجز الموازنة: أوضحت النتائج في الاجل القصير للمتغيرين المتغير المستقل (TG) نسبة الإيرادات الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي والمتغير التابع (BD) عجز الموازنة العامة عند المستوى (First-difference) وبمستوى معنوية (1%) حسب عمود الاحتمالية (Prob.) أظهرت علاقة عكسية (سالبة)، أي إنَّ زيادة نسبة الإيرادات الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض عجز الموازنة بمقدار (0.318611) وحدة، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، لكن في الواقع يشهد الواقع العراقي ضعف في تفعيل النظام الضريبي كنوع من أنواع التصدي لمشكلة عجز الموازنة وقت حدوثها، اما في الاجل الطويل فلا يمكن التفسير لان العلاقة غير معنوية حسب عمود الاحتمالية (Prob.).
- العلاقة بين نسبة الإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي (OG) وعجز الموازنة: أظهرت النتائج في الأجل القصير بان المعنوية للعلاقة بين نسبة الإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة متحققة عند المستوى والفرق الأول لكن تُرفض العلاقة عند المستوى كونها طردية ومخالفة للنظرية الاقتصادية والواقع، وتقبل العلاقة العكسية بتخلف زمني بمستوى معنوية (1%) كما هو واضح في عمود الاحتمالية (Prob.)، أي بزيادة نسبة الإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة تقود الى انخفاض عجز الموازنة بمقدار (0.241838) وحدة، وهذا مطابق تماماً للنظرية الاقتصادية وكذلك الواقع خصوصاً وإنَّ العراق معتمد جلاً الاعتماد على الإيرادات النفطية للتمويل وسد عجز الموازنة بل وإدارة اغلب مفاصل الحكومة، اما الاجل الطويل فشكلت العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية وبمستوى معنوية (1%) حسب عمود الاحتمالية (Prob.) وهذا مناقض للنظرية الاقتصادية والواقع، ويبدو ذلك طبيعياً بسبب غياب التخطيط لاستثمار الإيرادات النفطية في الاجل الطويل.
- العلاقة بين نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة (ER) وعجز الموازنة: والذي بدا من نتائج الاجل القصير أن علاقة نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة وعجز الموازنة هي علاقة عكسية عند المستوى (Level) وبمستوى معنوية (1%)، أي بزيادة نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة ينخفض عجز الموازنة بمقدار (0.162334) وحدة، الا إنَّ هذه العلاقة هي علاقة مغايرة للنظرية الاقتصادية والواقع، اما في الاجل الطويل فالعلاقة القائمة بين المتغيرين هي طردية وبمستوى معنوية (5%) والتي توضح أنَّ الزيادة الحاصلة في نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى زيادة في عجز الموازنة بمقدار (0.238495) وحدة وانخفاضها تؤدي لانخفاضه، وهذا واقع العراق بان اغلب الانفاق يجري توجيهه للاستهلاك لا لاستثماره بمشاريع منتجة، وبذلك وحتى على المدى الطويل لا تكون العلاقة غير علاقة موجبة.
- العلاقة بين نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي (DG) وعجز الموازنة: تبين من النتائج أنَّ العلاقة التي تحكم المتغيرين نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة في الاجل القصير هي العلاقة العكسية عند المستوى وبمستوى معنوية (1%) الا إنَّها تُرفض وتُقبل العلاقة الطردية عند نفس الاجل (القصير) عند الفرق الأول (First-difference) وبمستوى معنوية عند (10%)، بمعنى أنَّ الزيادة الحاصلة في نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تقابلها زيادة في عجز الموازنة بمقدار (0.013487) وحدة وهذا مؤاتٍ مع النظرية

الاقتصادية والواقع بعيداً عن السبب والنتيجة، أي فيما إذا كان العجز هو سبب الدين العام أو الدين العام هو سبب العجز، أما الاجل الطويل فالعلاقة غير معنوية حسب عمود الاحتمالية (Prob.).

- **العلاقة بين إنتاجية الانفاق العام (Y) وعجز الموازنة:** أوضحت النتائج أنّ العلاقة التي تربط المتغير المستقل (إنتاجية الانفاق العام) مع المتغير التابع (عجز الموازنة) في الاجل القصير هي علاقة عكسية عند المستوى (Level) بمستوى معنوية (1%)، أي بزيادة إنتاجية الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة ينخفض مقدار عجز الموازنة بمقدار (79.098237) وحدة وهذا مماثل للواقع والنظرية الاقتصادية، و تُرْفَضُ العلاقة الطردية لنفس المتغيرين ولنفس الاجل عند الفرق الأول وبمعنوية (10%) كونها مناقضة للنظرية والواقع، واستمرت العلاقة العكسية في الاجل الطويل وبمستوى معنوية (1%) فالزيادة المتحققة في إنتاجية الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة أدت الى انخفاض في عجز الموازنة بمقدار (191.406239) وحدة.

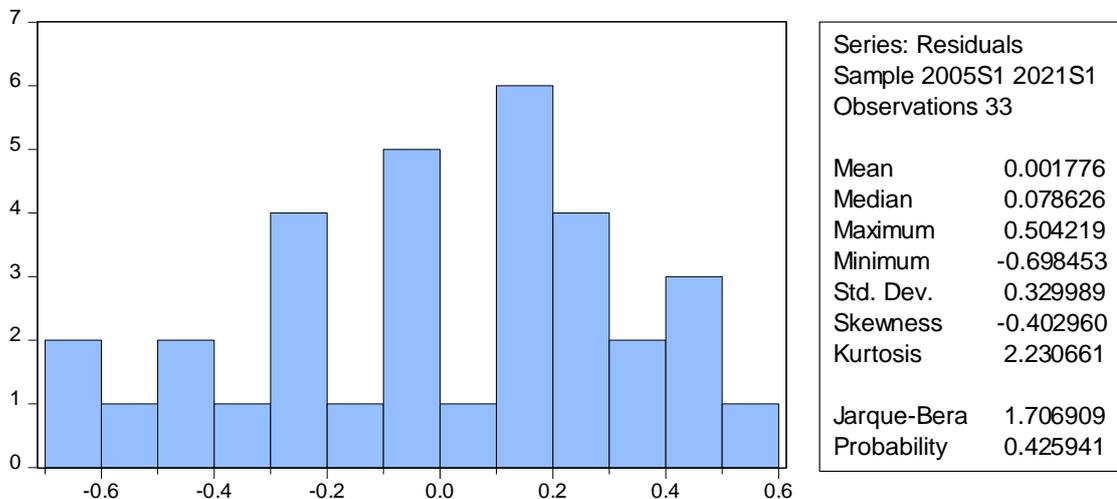
أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (-1) (CointEq) بنتيجتها السالبة معنوية عند الفرق الأول (-First-difference) عند (1%) حيث بلغت (-0.387735) والنتيجة السالبة تدل على وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل بين المتغيرات، كما توضح معلمة تصحيح الخطأ أنّ (39%) من الاختلالات التي تطرأ على المتغيرات الاقتصادية المستقلة المستخدمة لملاحظة أثرها في المتغير التابع (عجز الموازنة) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية في الاجل الطويل عند حدوث أي صدمة أو تغير في المتغيرات التفسيرية (التابعة)، ولكل ما سبق تُقبَلُ الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم.

e. اختبار جودة النموذج

يجري الحكم أنّ النموذج ذو جودة وخالي من المشاكل القياسية من الاختبارات الآتية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

الشكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) في العراق



EvIEWS الشكل من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

وفقاً لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (1.70) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحت الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.42)، وهذا يعني أنّ البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

▪ اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل
يستخدم هذا الاختبار للتأكد ان البيانات المستخدمة في النموذج خالية من أي تغيرات هيكلية، ويكون ذلك من خيارين:

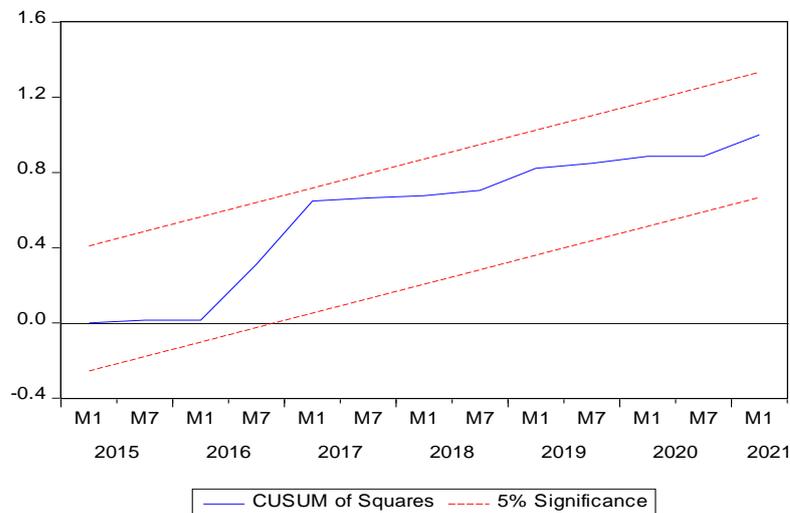
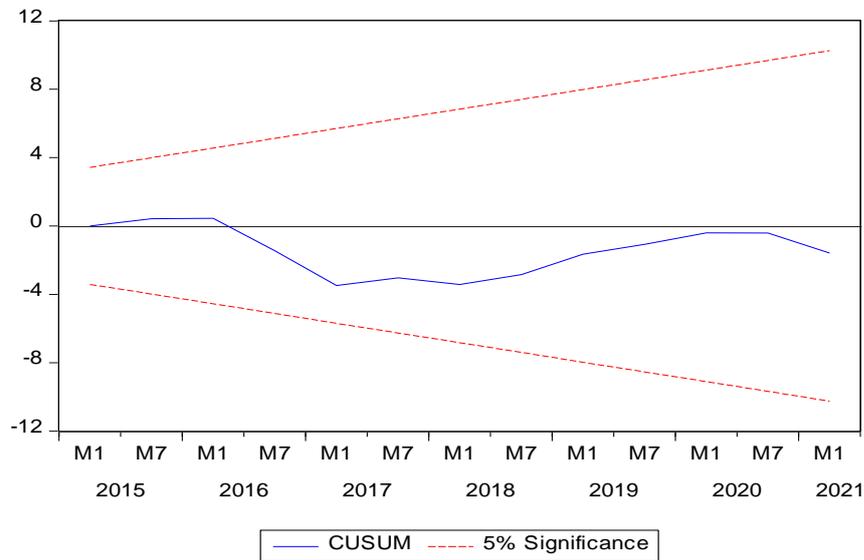
* اختبار المجموع التراكمي للبقايا CUSUM

* اختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا المعاود (CUSUM SQ)

الشكل رقم (2)

اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البقايا المعاودة (CUSUM SQ) في

العراق



EViews الشكل من اعداد الباحثان بالاستناد الى نتائج برنامج

يتضح من الشكل (2) أنّ الخط البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) واقعة بين الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) الخطوط المستقيمة عند مستوى معنوية (5%)، وبذلك فإن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد مستقرة هيكلياً في المدة الزمنية موضع الدراسة، ومن ثمّ يكون النموذج محقق لانسجام واستقرار وللاجلين الطويل والقصير .

الإستنتاجات

1. ظهرت نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين المتغير التابع (عجز الموازنة) والمتغيرات المستقلة (نسبة الإيرادات الضريبية للنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية للنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي، نسبة النفقات العامة الى الإيرادات العامة، إنتاجية الانفاق العام) متذبذبة بين اثبات صحتها مع الواقع والنظرية من عدمه، ومن ثمّ فان فرضية البحث تجد صعوبة في تطبيقها في العراق.
2. عندما لا يتحقق توازن الموازنة فيحدث اما فائض في الموازنة نتيجة تجاوز الإيرادات العامة للنفقات العامة، او يحدث عجز في الموازنة لتفوق اجمالي النفقات العامة أجمالي الإيرادات العامة.
3. تتنوع أسباب عجز الموازنة الا ان أبرزها هو التوسع في الانفاق العام غير المرتبط بسياسة انفاقية حكيمة ومخططة.
4. إنّ اللجوء لسياسة الترشيد تجعل من الانفاق العام منتج، وذلك عندما تجيد الحكومات استخدام مواردها المالية بشكل رشيد وعقلاني.

التوصيات

1. يُعدُّ ضبط عمليات الانفاق العام من سياسة ترشيد الانفاق العام مع منع لتبذير فوائض النفط والموازنة العامة من شأنها أن تُسهم في تحجيم عجز الموازنة.
2. لابد من تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام في العراق والحدّ من معوقات تنفيذها لتأثيرها الفاعل والايجابي على الموازنة العامة.

المصادر العربية

الكتب

1. أبو النصر، مدحت محمد، "الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة"، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2015.
2. الخياط، عدنان حسين يونس واخرون، "اقتصاديات الاحتياطات الدولية"، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

3. الدامر د.، محمود محمد، "اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية"، المملكة العربية السعودية، 2015.
4. السيد حسن، سهير محمد، "الاقتصاد المالي"، جامعة المنوفية، مصر، 2002.
5. السيفو، وليد إسماعيل، مشعل، احمد محمد، "الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق"، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2003.
6. الشايجي، وليد خالد، "المدخل الى المالية العامة الإسلامية"، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
7. حلمي، خالد سعد زغول، إبراهيم الحمود، "الوسيط في المالية العامة"، ط2، 2002.
8. سلامة، محمد سلمان، "الإدارة المالية العامة"، ط1، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
9. عصفور، محمد شاكر، "أصول الموازنة العامة"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
10. قناوي، عزت، "اساسيات في المالية العامة"، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

المجلات

1. بو سالم، أبو بكر، بورنان مصطفى، "كفاءة الرقابة المالية كإلية لترشيد الانفاق العام -مقاربة نظرية-"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة الاغواط، الجزائر، العدد 2، 2018.
2. جودة، نضال شاكر، اسراء سعيد صالح، "قياس وتحليل إثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016"، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم، جامعة واسط، العدد 35، 2020.
3. حسين، عماد حسن حسين، "ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 25، 2017.
4. خناطلة، براهيم، نادية خلفه، "ترشيد النفقات العامة كألية لعلاج عجز الموازنة العامة للدولة"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، 2019.
5. عبد القادر، حسام الدين محمد، "نمذجة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 2018.
6. علي واخرون، محمد إبراهيم، "الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016.
7. محمد، مشتاق طالب، "أهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والأداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 24، 2019.
8. محمد، منال جابر مرسي، "العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة سوهاج، 2021.

الاطاريح والرسائل

1. البياتي، منذر خليل إسماعيل، "اصلاح النظام المالي في العراق (دراسة قياسية)", رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تكريت، 2018.
2. دردوري، لحسن، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر -تونس)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2014.
3. غريب، مصطفى احمد، "دور سياسة ترشيد الانفاق في ضبط الموازنة الحكومية في العراق"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2021.

التقارير والنشرات

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2021).
2. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، المؤشرات الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاحصائية لسنوات (2004-2021).
3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات مديرية الحسابات القومية لسنوات (2004-2021).
4. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات المالية لسنوات (2004-2021).
5. وزارة المالية، الموازنة المفتوحة، تقارير دائرة الدين العام.

المصادر الانكليزية

1. A.Greehlaw, Steven ، David Shapiro، "Principles of Macroeconomics"، Houston، Texas، 2011.
2. Faure، "central banking and monetary policy: an introduction"، book boon the eBook company، 2013.
3. Mankiw, N.Gregory، "Macroeconomics"، First printing، New York، 2012.
4. Schipke, Alfred and Others، "The Eastern Caribbean Economic and Currency Union- "Macroeconomics and Financial Systems"، In Ternational Monetary Fund، Washington، 2013.
5. Sudhipongpracha, Tatchalerm ، "Exploring government budget deficit and economic growth: evidence from Vietnam's economic miracle، Asian affairs: an American review، Taylor and Francis group، 2015.
6. Zaharca, Silvia ، " Analysis of the Degree of the Public Sector Intervention through the Prism of Public Expenditures"، Scientific Community: Interdisciplinary Research، Political Science and Public Administration، Republic Of Moldova،2021 .

الملاحق

الملحق رقم (1)

المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2021) في العراق
بيانات نصف سنوية

0.4	95.552	360.563	0.484	61.289	2.76	2004S1
0.4095	85.8995	285.2355	0.8545	57.4895	7.91	2004S2
0.419	76.247	209.908	1.225	53.69	13.06	2005S1
0.4055	76.34	157.6435	1.102	51.3815	12.575	2005S2
0.392	76.433	105.379	0.979	49.073	12.09	2006S1
0.3725	73.9735	97.08	1.761	48.3855	13.07	2006S2
0.353	71.514	88.781	2.543	47.698	14.05	2007S1
0.3905	77.471	70.3105	1.883	49.046	11.28	2007S2
0.428	83.428	51.84	1.223	50.394	8.51	2008S1
0.427	92.0265	58.231	3.63	44.991	4.125	2008S2
0.426	100.625	64.622	6.037	39.588	-0.26	2009S1
0.4295	100.281	56.0095	4.1105	40.409	-0.115	2009S2
0.433	99.937	47.397	2.184	41.23	0.03	2010S1
0.3975	87.8365	42.27	1.9495	43.1825	5.82	2010S2
0.362	75.736	37.143	1.715	45.135	11.61	2011S1
0.388	81.743	34.652	1.9565	45.4995	8.69	2011S2
0.414	87.75	32.161	2.198	45.864	5.77	2012S1
0.4245	96.1974	30.6525	2.3625	43.1955	1.92	2012S2
0.435	104.645	29.144	2.527	40.527	-1.93	2013S1
0.453	116.5115	29.4655	2.229	38.4875	-6.165	2013S2
0.471	128.378	29.787	1.931	36.448	-10.4	2014S1
0.4165	117.143	41.404	2.481	31.4025	-6.21	2014S2
0.362	105.908	53.021	3.031	26.357	-2.02	2015S1
0.3515	114.5865	54.5225	5.0645	24.418	-4.225	2015S2
0.341	123.265	56.024	7.098	22.479	-6.43	2016S1
0.341	110.439	55.43	7.621	25.9175	-2.8	2016S2
0.341	97.613	54.836	8.144	29.356	0.83	2017S1
0.321	86.7505	58.399	6.74	32.4565	5.195	2017S2
0.301	75.888	61.962	5.336	35.557	9.56	2018S1
0.349	89.876	58.4085	4.534	35.4025	4.04	2018S2
0.397	103.864	54.855	3.732	35.248	-1.48	2019S1

0.3875	112.124	52.6895	5.599	31.1515	-3.94	2019S2
0.378	120.384	50.524	7.466	27.055	-6.4	2020S1
0.3595	107.3355	85.608	5.8125	29.33	-2.165	2020S2
0.341	94.287	120.692	4.159	31.605	2.07	2021S1

في تقسيم السلسلة الزمنية. Eviews الجدول من اعداد الباحثان بالاستناد الى جدول رقم (2) وبرنامج